الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مجلس التصميم والانماء

مذكرة حول

ارتفاع مستوى الاسعار وغلاء المعيشة في لبنان
الاسباب وطرق المعالجة

لا توجد ارقام قياسية صحيحة في لبنان تدل على التغيرات في مستوى الاسعار العام ، لان الارقام القياسية لاسعار السلع منفردة والتي تعدها مديرية الاحصاء المركزي تدل على ارتفاع متواصل ، كبيرت حدته في الاونة الاخيرة . وقد لا نتجاوز الواقع اذا قلنا ان ارتفاع مستوى الاسعار العام لسنة ١٩٧١ لا يقل عن ٥ بالمئة عن مستوى الاسعار للسنة التي سبقتها ، وان الارتفاع الذي حصل منذ اول السنة الحالية (١٩٧٢) يشير الى ارتفاع اكبر لهذه السنة .

اما التغيرات في كلفة المعيشة فتدل عليها الارقام القياسية لاسعار الاستهلاك في بيروت التي تعدها مديرية الاحصاء المركزي . فقد ارتفعت هذه الارقام منذ اول سنة ١٩٦٧ الى آخر سنة ١٩٧١ من ١٠٠ الى ١٠٩،٤ اي بمعدل ارتفاع سنوي قدره نحو ٢ في المئة . وقد ازداد هذا الارتفاع زيادة كبيرة في الربع الاول من هذه السنة .

ويعود الارتفاع في مستوى الاسعار وغلاء المعيشة الى عوامل عديدة نشير اليها بايجاز ونقترح تدابير علاجية لكل منها ، من شأن مجموعها الحد من تأثير العامل اكثر من ازالة تأثيره . وفيما يلي اهم هذه العوامل :

١ ـ التضخم النقدي

٢ ـ استمرار ارتفاع الاسعار في البلدان المصدرة الى لبنان

٣ ـ انخفاض القيمة الخارجية لليرة اللبنانية

٤ ـ زيادة الطلب على كثير من المواد الغذائية دون زيادة موازية في انتاجها .

٥ — الزيادة المفرطة في النفقات الادارية الحكومية

٦ — الحماية الجمركية العالية لكثير من الصناعات الوطنية ونظام الرخصة ونظام الحظر في استيراد عدد من السلع

٧ — الاحتكار لبعض السلع وقلة المنافسة في بيع الكثير من السلع

٨ — التوسع في طريقة البيع بالتقسيط

٩ — تسامح الكثيرين من التجار وضعف الرقابة على الاسعار

١٠ — سوء وسائل تسويق المنتجات الزراعية ، ولا سيما المحلية منها

١ — التضخم النقدي :

ان من اهم العوامل التي ادت الى ارتفاع مستوى الاسعار في لبنان هو التضخم النقدي المستمر منذ عدة سنوات في لبنان كما في معظم البلدان الاجنبية . ويمكن القول ان القوة الشرائية لاكثر العملات ، ومن بينها العملة اللبنانية ، اصبحت حوالي نصف ما كانت عليه عام ١٩٥٠ ، ومن العملات ما انخفضت قوتها الشرائية الى ادنى من ذلك كثيرا .

وقد ارتفعت نسبة التضخم النقدي السنوي في لبنان في الاونة الاخيرة ارتفاعا كبيرا تبعه ارتفاع مماثل في مستوى الاسعار العام وفي تكلفة المعيشة . ومن الادلة على ارتفاع نسبة التضخم الزيادة الكبيرة في حجم النقد المتداول . فقد ارتفع حجم هذا النقد بين نهاية ١٩٧٠ ونهاية ١٩٧١ من ٩٠٤ ملايين ليرة لبنانية الى ٩٨٨ مليونا اي بنسبة ٩ر٦٣ في المئة في سنة واحدة وهي نسبة تفوق نسبة الزيادة في الانتاج الوطني . وقد ارتفع حجم النقد المتداول منذ بداية السنة الحالية (١٩٧٢) الى منتصف شهر حزيران الجاري من ٩٨٨ الى ١٠٢٤ اي بنسبة ٣ر٦٣ في المئة في مدة خمسة اشهر ونصف ، او بنسبة سنوية تبلغ نحو ٨ في المئة .

ويعود هذا الارتفاع الكبير في حجم النقد في التداول الى الزيادة العظيمة في سيولة المصارف التجارية . فقد ارتفع مجموع الودائع (ودائع الطلب وودائع الاجل بما فيها ودائع الادخار والحسابات الجارية الدائنة) من ٤٠٧٤٠ مليون ليرة في كانون الثاني سنة ١٩٧١ الى ٥٠٠٠٠ مليون ليرة في آخر كانون الاول من تلك السنة ، اى بنسبة تبلغ نحو ٢٥ بالمئة .

وتعزى هذه الزيادة الفريدة في الودائع الى عدة اسباب اهمها : (أ) استعادة الثقة في القطاع المصرفي اللبناني ، والذى نتج عن القوانين المصرفية التي صدرت منذ ازمة بنك انترا وعن التحسن في الامن الداخلي ، (ب) التحسن في الرقابة على المصارف ، (ج) الاستقرار النسبي في قيمة الليرة اللبنانية ازاء تخفيض الدولار ومن قبله الليرة الاسترلينية ، (د) انخفاض اسعار الفائدة في اميركا والبلدان الاوربية . ولا مجال لبحث هذه الاسباب .

وقد ادت الزيادة في سيولة المصارف الناتجة عن الزيادة الكبيرة في الودائع الى ارتفاع كبير في القروض التجارية المحلية ، اذ ارتفعت هذه القروض من ٢١١٥٠ مليون ليرة في اول كانون الثاني سنة ١٩٧١ الى ٢٦١٣٠ مليون ليرة في آخر كانون الاول من تلك السنة اى بنسبة ٢٤٥٠ في المئة ، وهي نسبة عالية جدا ، تنم عن مخاطرة غير جائزة في كثير من التسليفات . والسبب الرئيسي لذلك كان تزاحم المصارف على الحصول على الودائع عن طريق عدم تخفيض اسعار الفائدة على الرغم من كثرة الودائع . وقد تنبهت المصارف مؤخرا الى هذا الامر فاتفقت على حدود قصوى لاسعار الفائدة على الودائع تداركا للمخاطرة غير الجائزة في التسليف وبالتالي الاقلال من التضخم ومن الارتفاع في الاسعار .

وقد زادت سيولة المصارف مؤخرا بسبب محاولة الحد من ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية ازاء الدولار الاميركي عن طريق شراء مبالغ كبيرة منه بلغت حوالي مئة مليون دولار .

التدابير العلاجيـــــة :

اولا : ان يرفع مصرف لبنان نسبة الاحتياطي النقدي الالزامـــي للودائع والحسابات الاخرى الدائنة من ٥ بالمئة الى ١٠ بالمئة ، وهو اقل مـــا كان يجب ان يكون عندما حدد الاحتياطي القانوني ، لولا ضعف سيولة الكثـــير من المصارف حينذاك . اما الان وقد تضخمت هذه السيولة فهو الوقت المناسب لرفع نسبة الاحتياطي النقدي . وهذا من شأنه ان يحد من التوسع الخطر فـــي التسليف .

ثانيا : ان تتضمن التعديلات المراد ادخالها على قانون النقـــد والتسليف نصا يسمح لمصرف لبنان ان يطلب من المصارف ان تودع لديه " ودائـــع خاصة " يدفع عليها فائدة ، ويقصد بها امتصاص السيولة الزائدة عن الـــــلازم لدى المصارف . وهذا التدبير هو من وسائل ضبط التسليف التي تستعمل عنـــد الحاجة . والخسارة التي يتكبدها مصرف لبنان من هذا التدبير يبررها كون المصرف المركزي لا يدفع فائدة على الاوراق النقدية التي يسلفها ، فضلا عن ان المصـــرف المركزي لا يستهدف الربح بل يستهدف الخير العام .

ثالثا : اصدار سندات حكومية متوسطة الاجال يخصص حاصـــــل بيعها لتنمية مشاريع ذات مردود مباشر مثل مشاريع التوسع في المواصلات التلفونية ومشاريع الري وبناء الارتوسترادات التي يخفف المرور عليها للرسوم ، وخلافها .

رابعا : ان يأخذ مصرف لبنان ، بعين الاعتبار ، في محاولتـــه الحد من ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية ازاء الدولار الاميركي ، تأثير ذلك في ارتفـــاع مستوى الاسعار وغلاء المعيشة .

٥/٠٠

٢ — استمرار ارتفاع الاسعار في البلدان المصدرة :

ومن الاسباب الرئيسية لارتفاع مستوى الاسعار العام وغلاء المعيشة في لبنان ، استمرار ارتفاع الاسعار في البلدان المصدرة الى لبنان ، مع بقاء الاعتماد الكبير على الاستيراد لسد حاجات الاستهلاك المحلي . وقد قدرت الزيادة السنوية في مستوى الاسعار العام في البلدان الصناعية الناتج عن التضخم النقدي بحوالي ٥ في المئة . ويمكن ادراك اهمية تأثير هذه الزيادة السنوية على مستوى الاسعار في لبنان اذا تذكرنا ان نسبة قيمة مستوردات لبنان الى دخله الوطني يبلغ حوالي ٣٥ في المئة .

التدابير العلاجية :

ان علاج الاعتماد الكبير على الاسواق الخارجية يحتاج الى تنمية الزراعة وتنمية الصناعة بنوع خاص ، مما يتطلب الوقت الطويل حتى اذا توفرت الاموال والجهود . ويؤمل ان ينفذ التخطيط المتعلق بهذين القطاعين في الخطة الستية كخطوة اولى في هذا المجال .

٣ — انخفاض القيمة الخارجية للبرة اللبنانية :

ومن اسباب ارتفاع الاسعار في الاونة الاخيرة هو انخفاض القيمة الخارجية لليرة اللبنانية ازاء العملات الرئيسية (باستثناء الدولار الاميركي) ومؤخرا الليرة الاسترالينية . وقد كان هذا الانخفاض من نتائج التضخم النقدي والزيادة المفرطة في سيولة المصارف ، منذ اواسط عام ١٩٧١ . وقد اشتد هذا الانخفاض منذ اواخر ١٩٧١ ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في توظيف الكثير من الودائع بالنقد اللبناني في الخارج بعد تحويلها الى نقود اجنبية ، حتى بلغ هذا التوظيف في اواخر اذار من هذا العام نحو ٨٥٠ مليون ليرة لبنانية ويعتقد انه ارتفع مؤخرا الى مايوف على الف مليون ليرة . ويعزى معظم هذا الانكشاف بالنقد اللبناني الى ازدياد ودائع المصارف دون زيادة مماثلة في مجالات التوظيف المحلي .

وربما بلغ متوسط ارتفاع اسعار المستوردات من البلدان الصناعية المصدرة الى لبنان — بسبب انخفاض الليرة اللبنانية ازاء عملات تلك البلدان (بعد احتساب الزيادة في قيمة الليرة اللبنانية ازاء الدولار) ونؤخرا ازاء الليرة الاسترلينية — نحو ٣ بالمئة ٠

التدابير العلاجية :

اولا : ان يقنع مصرف لبنان المصارف المكشوفة كثيرا بالنقد اللبناني بان تخفف من انكشافها المسبب عن تحويل قسم من الاموال المودعة بالنقد اللبناني الى ودائع وتوظيفات بالنقود الاجنبية ، على ان تقوم السلطات النقدية باتخاذ الاجراءات اللازمة لامتصاص الزيادة في السيولة التي تنتج عن هذا التخفيف ٠

ثانيا : اتخاذ التدابير المقترحة لمعالجة التضخم النقدي ٠

٤ — زيادة الطلب على الكثير من المواد الضرورية المحلية دون زيادة موازية في انتاجها :

ليس لدينا احصاءات يركن الى صحتها عن تطور الانتاج الزراعي والحيواني في لبنان ومن تطور الطلب عليه ، الا انه يعتقد ان الكثير منها واخصها الحبوب واللحوم والحليب ومشتقاته لم يرتفع انتاجها بقدر ارتفاع الطلب عليه ٠ فمن جهة الطلب ، يلاحظ ان هناك ثلاثة عوامل هامة ادت الى ارتفاعه : (١) الازدياد الكبير في عدد السكان — من ازدياد طبيعي ومن ازدياد في عدد المقيمين من الاجانب (٢) الزيادة في الدخل من الهجرة الذي رفع مستوى معيشة الكثيرين من سكان القرى ومقدار انفاقهم ، (٣) الزيادة في عدد المصطافين والسياح ، وعلى الاخص في الاونة الاخيرة ٠

ومن جهة الانتاج الزراعي والحيواني المحلي ، نرى اولا : ان مساحة الاراضي المروية لم تزد بمقدار يذكر على الرغم من توفر المياه وتوفر المخزون منها في بعض الاماكن . ثانيا : ان التقنية في الزراعة وفي تربية المواشي لا تزال بدائية نسبيا وان خدمات الحكومة في هذا المجال يعوزها الكفاآت وحسن الاختيار للطرق الاكثر فعالية . ثالثا : ان تشجيع الحكومة في حقلي الزراعة وتربية الحيوانات ما زال على الصوم محدودا ، وبعضه مبالغ فيه . ونعني بذلك دعم زراعة الدخان التي ترتفع خسارة البلاد فيها من سنة الى سنة . هذا بالاضافة الى كون هذه الزراعة تأخذ جزءا كبيرا من المساحات الصالحة لزراعة الحبوب وغيرها من الزراعات المفيدة . ويعود معظم هذه الخسارة الى الفرق بين سعر المشترى وسعر التصدير والتوسع في المساحات المزروعة تبغا .

التدابير العلاجية :

لا شك ان اعمال الرى هي من اهم الاعمال الاقتصادية التي يجب على الحكومة اللبنانية الاهتمام بها ، وهي الاهم من حيث توفير الخضار والفواكه وعلف المواشي بكلفة ادنى وبالتالي باسعار معتدلة . ويستحسن التأخير في القيام بمشاريع الرى وعلى الاخص بالرى من سدود الليطاني التي تحوى مخزونا وافرا من المياه يذهب اكثره هدرا الى البحر .

ويزيد الاستغراب اذا تذكرنا ان معظم التمويل لمشاريع الرى يمكن الحصول عليه عن طريق " ضريبة الشرفية " او " ضريبة تحسين " حديثة تحل محلها . ويؤمل ان تنفذ مشاريع الرى الداخلة في الخطة الستية كخطوة اولى في مجال الرى .

اما بشأن تحسين التقنية في الزراعة وفي تربية المواشي فيعتقد ان خدمات الحكومة في هذا السبيل يمكن تحديثها : اولا ، برفع مستوى المرشدين الزراعيين عن طريق احداث دورات تدريبية - يعتقد ان مؤسسة الامم المتحدة للتغذية والزراعة تساهم فيها - تكون مهمتها تدريب المرشدين الزراعيين على طرق الارشاد الفعالة ، وثانيا ، باحداث محطات تجريبية من شأنها اقناع المزارعين باهمية الطرق الحديثة في تحسين الانتاج وتقليل كلفته .

اما بشأن التوسع المفيد في تشجيع الحكومة في حقل الزراعة وتربية المواشي ، ففيما يتعلق بالزراعة ، يمكن ان يحول على مراحل دعم زراعة التبغ الى دعم زراعة الحبوب ، وضمن حدود معقولة كما يعمل الان في زراعة القمح ، وذلك بان يجرى تخفيض سنوي في المساحات المسموح بزرعها بنسب مختلفة تتصاعد حسب مجموع المساحات المرخص بزراعتها للشخص الواحد وبشكل يستهدف جعل الاسعار معتدلة وجعل الانتاج المحلي للتبغ لا يزيد عن حاجات الريجي للاستهلاك المحلي منه ، وتخصيص قسم مما يوفره هذا التدبير لدعم زراعة الحبوب يستفيد منها زارعو التبغ في تحولهم التدريجي الى هذه الزراعة .

والتدبير هذا يخفف كثيرا من كلفة الدعم ويخفض اسعار الحبوب وبالتالي كلفة المعيشة لسواد الشعب بدلا من ان تهدر كلفة الدعم ولا يستفيد منها سوى زارعيه .

واما بشأن تشجيع تربية المواشي فيقترح ان يناط بمكتب الانتاج الحيواني استيراد ابقار حوامل وبيعها من الفلاحين الراغبين واحدة لكل عائلة بسعر مخفض بمقدار الثلث وبشروط تمنع المستفيد من بيع البقرة . ويقترح ان تخصص الدولة مبلغ مليوني ليرة كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، مما يمكن المكتب من توزيع نحو اربعة آلاف بقرة سنويا لمدة ثلاث سنوات (او ١٢ ٠٠٠ بقرة في الثلاث سنوات) على اساس كلفة ١ ٥٠٠ للرأس الواحد ، تعطى الافضلية في توزيعها لاصحاب العائلات الكبيرة اولا .

ولهذا التدبير فائدتان هامتان : اولا ، انه يزيد في انتاج اللحوم وانتاج الحليب ومشتقاته زيادة كبيرة ويخفض كلفة الانتاج - بسبب المساعدة بالثمن وبسبب اقتناء الابقار المؤصلة - مما يخفض اسعارها ومستوى كلفة المعيشة . ثانيا انه يخفف من البطالة الموسمية للكثير من العائلات وبالتالي يساعد على زيادة دخلهم .

٥ - الزيادة المفرطة في النفقات الادارية الحكومية :

مما لا شك فيه ان هناك تضخما كبيرا في عدد موظفي الدولة ، الذي تضاعف في مدة نحو ١٢ سنة وان الكثير من هذه الزيادة لا تقتضيه الحاجة . وهذا التضخم الكبير في العدد مع الزيادة التلقائية في الرواتب والاجور ، امتص معظم واردات الدولة ، مما اجبرها على تخفيض النفقات الانمائية بدلا من زيادتها وبالتالي حد كثيرا من دور الدولة في الانماء الاقتصادي . هذا فضلا عن ان الزيادة في النفقات الادارية دون زيادة موازية في الانتاج قد ساعد على الزيادة في مستوى الاسعار العام وفي غلاء المعيشة .

التدابير العلاجية :

هناك تدبيران هامان يمكن اتخاذهما للحد من الزيادة في عدد الموظفين ولتحسين العمل الاداري وانتاجيته . اولا ، ان لا تملأ المراكز التي تشغر بالاستقالة او الوفاة بموظفين جدد بل من الموظفين الموجودين الذين يمكن الاستغناء عن خدماتهم حيثما هم ، الا في حالة تعذر وجود الشخص المناسب للوظيفة الشاغرة . ثانيا ، ان يعاد النظر في تصنيف الوظائف بحيث تبنى على اساس مجموع النقط التي تنالها الوظيفة من جهة ما تتطلبه من المسؤولية والعلم والخبرة وكثافة العمل وصعوبته الخ .... ، ويعين لكل مجموعة متماثلة في عدد النقط الحد الادنى والحد الاعلى للراتب وان يكون لكل مجموعة درجات من الترقية .

٦ — الحماية الجمركية المفرطة لكثير من الصناعات الوطنية ونظام الرخصة ونظام الحصص في استيراد عدد من السلع ، وعدم انتظام حماية الانتاج الزراعي والحيواني :

لا شك ان هناك صناعات عديدة تحظى بحماية جمركية — لا يمكن تبريرها من وجهة الاقتصاد الوطني — ادت الى غلاء الكثير من السلع ، كما ان نظام الاجازة المسبقة ونظام الحصص لم يكن في بعض الحالات في صالح الاقتصاد الوطني ، مما ادى ايضا الى غلاء دون مبرر (ونذكر على سبيل المثال الغلاء الفاحش للالبسة النسائية الخاضع استيرادها لنظام الاجازة) .

وكذلك فان حماية الانتاج الزراعي والحيواني تنتترا الى تنظيم يحقق ربحا معقولا للمزارعين ولا يشكل ضررا عاما بمصلحة المستهلكين .

التدابير العلاجيـــــة :

ان التدابير العلاجية فيما يتعلق بالحماية الجمركية المفرطة للكثير من الصناعات لحظت في القانون الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ، الذي ينص على اعادة النظر في الحماية الجمركية للصناعات وغير ذلك من الحماية من قبل مكتب التنمية الصناعية ، بغية تصحيحها بالاستناد الى مبادئ علمية والذي بقي بدون تنفيذ .

واما علاج الحماية غير المنتظمة للانتاج الزراعي والحيواني فانه يرتكز على تصحيح نظام الرزنامة الزراعية وادخال نظام الرسوم الجمركية المتحركة على المستوردات من المواد الزراعية والحيوانية الرئيسية ، بغية تأمين اسعار تحقق ربحا معقولا للمزارعين ومربي المواشي ولا تضر بالمستهلكين .

٧ — الاحتكار لبعض السلع وقلة المنافسة في بيع الكثير من السلع :

هناك حالات احتكارية سببها الحماية الجمركية العالية لصناعة يقوم بها مصنع واحد او مصنعين كصناعة التبغ وصناعة الحديد الدبرزم . وهناك حالات احتكارية سببها الاتفاقات بين صناعيين كما حدث بين ارباب مصانع الزيوت وكذلك بين اصحاب مصانع السكر . وهناك حالات قد حدث فيها المنافسة نتيجة الحصرية التجارية ، بمعنى حصر الاستيراد في وكلاء او عملاء معينين ، كما يحصل في كثير من المستوردات ، ومن بينها الادوية والاجبان وخشب الشوح .

التدابير العلاجية :

يمكن معالجة الاحتكار والغلاء المسبب من قلة المنافسة بتنفيذ قانون مكافحة الاحتكار والغلاء الصادر بالمرسوم رقم ٣٢ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ، والمراسيم التطبيقية المتعلقة به تنفيذا صحيحا . وهذا يحتاج الى جهاز انساني واف ، من حيث العدد والمؤهلات ، في مصلحة حماية المستهلك .

٨ — التوسع في طريقة البيع بالتقسيط :

من العوامل التي زادت في حدة الغلاء هو التوسع في طريقة البيع بالتقسيط ، الذي اصبح يشمل ليس فقط السلع الاستهلاكية التي تستعمل وقتا طويلا كالسيارات والبرادات ، بل كذلك عددا من السلع التي لا يطول استهلاكها بالاستعمال كالالبسة ، كما ان عدد الوفاء بالتقسيط قد اطيلت كثيرا عما كانت سابقا . وهذا يعني زيادة في الطلب على السلع موضوع البيع بالتقسيط من جهة الاكثار من انفاق دخل يأتي في المستقبل، ومواجهة صعوبة التسديد من هذا الدخل عند الكثيرين مما يؤدي الى تذمرهم ومطالبة الامراء منهم بزيادة اجورهم .

التدابير العلاجيـــة :

ان اهم تدبير يمكن اتخاذه لمعالجة هذه القضية هو :

(١) رفع نسبة ما يتوجب تسديده من الثمن كدفعة اولى ،

و (٢) تقصير مدد التسديد عن معدلاتها الحاضرة لكل من السلع التي تبـــاع بالتقسيط وذلك بعد القيام بدراسة عن هذه المعدلات ،

و (٣) منع البيع بالتقسيط لفئات السلع التي لا يطول استهلاكها بالاستعمـــال كالالبسة .

٩ ـ طمع الكثيرين من التجار وضعف الرقابة على الاسعار :

لا شك ان جزءا غير قليل من ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية يعود الى جشع الكثيرين من التجار . وقد ازداد هذا الجشع بسبب ضعف الرقابـــة على الاسعار والتراخي في تنفيذ القوانين الناتجين عن عدم كفاءة الجهـــاز الانساني المختص ان كان من حيث العدد او من حيث المؤهلات .

التدابـــير العلاجيـــة :

ان العلاج الظاهر لهذه الحالة هو تعزيز مصلحة حماية المستهلك من حيث عدد المراقبين وكفايتهم . ومما يسهل ايضا تنفيذ القوانين والانظمـــة المتعلقة بمكافحة الاحتكار ومكافحة الغلاء هو اجبار التجار على اعلان اسعـــار المواد والسلع التي يبيعونها بحيث يتمكن الشاري من مقابلة سعر السلعة عنـــد البائعين واختيار الافضل ، ويضطر البائعون الى المنافسة وبالتالي تخفيـــض الاسعار .

ومن التدابير الفورية ان تقوم الحكومة بحملة اعلامية واسعة النطاق لتوعية الجمهور على الدور الذى يمكن ان يلعبه في الحد من ارتفاع الاسعار . ولا بد لهذه الحملة من ان تكون مستمرة وان تحتوى معلومات يومية عن الاسعار الجارية ذات الاستهلاك الكبير والاسعار التي يمكن ان تحل ، موقتا او موسميا ، محل السلع التي تندر في السوق والتي يفضل الامتناع عن شرائها .

ومن التدابير ايضا ان تقوم الحكومة بتشجيع تأليف جمعيات من المستهلكين لمساعدة موظفي مصلحة حماية المستهلك في مراقبة الاسعار .

واخيرا وليس آخرا يحسن تشجيع انشاء التعاونيات الاستهلاكية بتوفير خبراء يساعدون في انشائها وفي السهر على حسن سيرها وضبط حساباتها .

١٠ — سوء وسائل تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ولا سيما المحلية منها :

من اهم المراحل التي تسهم في غلاء المنتجات الزراعية **والحيوانية هو سوء وسائل التسويق** وتعدد وسطاء البيع . فالمزارع مضطر عادة ان يبيع منتجاته في اسواق يتحكم فيها **بضعة محتكرين** . وهؤلاء يبيعون غالبا الى تجار نصف جملة ويتقاضون قومسيون ، كان حتى الى وقت قريب ٥ في المئة من ثمن المبيع واصبح ٧ في المئة . وفي بعض الحالات يكون المحتكر شريكا مع بائع نصف الجملة ويستدر من الشراكة ربحا اضافيا . وتاجر نصف الجملة يبيع الى تاجر المفرق وهذا الى المستهلك ، الذى يدفع ثمنا يبلغ غالبا حوالي ٥٠ في المئة زيادة عن الثمن الذى قبضه المزارع . وفيما يتعلق بالماشية المستوردة لذبح اللحم لا يوجد مذابح وافية وصالحة لايواء الماشية وتسمينها تمكن المستوردين من استيرادها في الفصول المناسبة مما يساعد كثيرا على تخفيض اسعار اللحوم في فصل الشتاء .

التدابـــــير العـــــلاجيـــة :

ان من اهم ما يجب القيام به من جهة تحسين وسائل تسويـــق المنتجات الزراعية هو بناء صالات في المدن ، التي من شأنها الاستغناء عـــن وساطة المحلمين ، وبناء اسواق في ضواحي المدن يلتقي فيها المزارع والمستهلك والتي من شانها الاستغناء عن المحلم والتاجر معا ، بحيث يبيع المزارع رأسا الى المستهلك .

وفيما يتعلق بتحسين وسائل تسويق الماشية المستوردة لغرض اللحم ، ان اهم ما يجب القيام به هو بناء مزارب تربب المرائي اللبنانية تساعد على استيراد الماشية في الفصول المناسبة وتسمينها لحين ذبحها .

وتجب الاشارة الى ان اسعار اللحوم وبعض المواد الرئيسية الاخـرى ارتفعت الى مستوى اعلى كثيرا من مستوى الاسعار العام ، مما يستوجب دراســة وافية للاسباب ولطرق المعالجة .

الخـــــلاصـــــة :

يتضح مما تقدم ان هناك اسبابا عديدة ادت الى ارتفاع مستـــوى الاسعار العام والى غلاء المعيشة ، مما يستوجب ايضا علاجات عديدة وقد اشرنـا باختصار الى الاسباب والى ما نقترحه من تدابير علاجية .

ومن هذه التدابير ما يمكن تنفيذه فورا ، ومنها ما يحتاج تنفيـذه الى بعض الوقت ومنها ما يحتاج تنفيذه الى وقت اطول ، وعلى مراحل .

والتدابير العلاجية التي يمكن تنفيذها فورا هي ما يلي :

/٠٠

اولا : التدابير المتعلقة بالحد من التضخم النقدي ومن انخفاض القيمة الخارجية لليرة اللبنانية (باستثناء تمكين مصرف لبنان من ان يطلب من المصارف ، عند اللزوم ، ان تودع لديه " ودائع خاصة " يدفع عليها فائدة ، والذي يحتاج الى قانون) وهي : (أ) رفع مستوى نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي للودائع والحسابات الاخرى الدائنة من ٥ الى ١٠ بالمئة ؛ (ب) ان يأخذ مصرف لبنان ، بعين الاعتبار ، في معادلته الحد من ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية ازاء الدولار الاميركي ، تأثير ذلك في ارتفاع مستوى الاسعار وغلاء المعيشة ؛ (ج) ان يقنع مصرف لبنان المصارف المكشوفة كثيرا بالنقد اللبناني بان تخفف من انكشافها عن طريق بيع قسم من ودائعها الخارجية على ان تقوم السلطات النقدية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتواء الزيادة في السيولة التي تنتج عن هذا التخفيف ؛ (د) اصدار سندات حكومية متوسطة الاجال يخصص حاصل بيعها لتمويل مشاريع انمائية ذات مردود مباشر .

ثانيا : التدبير المتعلق بمعالجة الاحتكار لبعض السلع وقلة المنافسة ، في بيع الكثير من السلع ، وهو تنفيذ قانون مكافحة الاحتكار والغلاء الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٢ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ والمراسيم التطبيقية المتعلقة به تنفيذا صحيحا .

ثالثا : ثلاثة من التدابير المتعلقة بمعالجة طمع الكثيرين من التجار وهي :

أ — تعزيز مصلحة حماية المستهلك من حيث عدد المراقبين وكفايتهم .

ب — اجبار التجار على اعلان اسعار المواد والسلع التي يبيعونها .

ج — قيام الحكومة بحملة اعلانية لتوعية الجمهور على الدور الذي يمكن ان يلعبه في الحد من ارتفاع الاسعار وبتشجيع تأليف جمعيات من المستهلكين لمساعدة موظفي مصلحة حماية المستهلك في مراقبة الاسعار ، وباعطاء معلومات يومية عن اسعار المواد الغذائية .

اما التدابير العلاجية التي يحتاج تنفيذها الى بعض الوقت فهي التالية :

اولا : احد التدابير المتعلقة بالحد من التضخم ، وهو ان تتضمن التعديلات المراد ادخالها على قانون النقد والتسليف نصا يسمح لمصرف لبنان ان يطلب من المصارف ، عند اللزوم ، ان تودع لديه "ودائع خاصة" يدفع عنها فائدة .

ثانيا : بعض التدابير المتعلقة بزيادة انتاج المواد الضرورية وهي (أ) تحسين التقنية في الزراعة وتربية المواشي . (ب) التوسع المفيد في تشجيع الحكومة في حقل الزراعة والتحول على مراحل من دعم زراعة التبغ الى دعم زراعة الحبوب . (ج) تشجيع تربية المواشي عن طريق استيراد الابقار المؤصلة وبيعها من الفلاحين الراغبين باسعار مخفضة .

ثالثا : التدابيران المتعلقان بمعالجة الزيادة المفرطة في النفقات الادارية الحكومية : وهما (أ) ملء المراكز التي تشغر بالاستقالة او الوفاة بموظفين موجودين يمكن الاستغناء عن خدماتهم حيث هم ؛ (ب) اعادة النظر في تصنيف الوظائف بحيث تبنى على اساس مجموع النقاط التي تنالها الوظيفة من جراء ما تطلبه من المسؤولية والعلم والخبرة وكثافة العمل وصعوبته ، الخ .

رابعا : التدابير المتعلقة بمعالجة الحماية الجمركية المفرطة للكثير من الصناعات الوطنية ونظام الرخصة ونظام الحصر في استيراد عدد من السلع ، وعدم انتظام حماية الانتاج الزراعي والحيواني ، وهي : (أ) تنفيذ القانون الصادر بالمرسوم رقم ٢٠ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ، الذي ينص على اعادة النظر في الحماية الجمركية للصناعات وغير ذلك؛

(ب) تصحيح نظام الموازنة الزراعية وادخال نظام الرسوم الجمركية المتحركة على المستوردات من المواد الزراعية والحيوانية الرئيسية .

خامسا : التدبير المتعلق بمعالجة التضخم في الزيادة المبنى بالتسعير وهو رفع نسبة ما يتوجب تسديده من الثمن كدفعة اولى ، وتقصير مدد التسديد عن معدلاتها الحاضرة لكل من السلع التي تباع بالتقسيط بعد القيام بدراسة عن هذه المعدلات ، ومنع البيع بالتقسيط لفئات السلع التي لا يطول استهلاكها بالاستعمال كالالبسة .

سادسا : احد التدابير المتعلقة بحماية المستهلك من الكثيرين من التجار ، وهو تشجيع انشاء التعاونيات الاستهلاكية بتوفير خبراء يساعدون في انشائها وفي السهر على حسن سيرها وضبط حساباتها .

سابعا : التدابير المتعلقة بتحسين وسائل تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية وهي : (أ) بناء محالات في المدن ، (ب) بناء اسواق في ضواحي المدن يلتقي فيها المزارع والمستهلك ، (ج) بناء مزارب قرب المرافئ اللبنانية تساعد على استيراد الماشية في الفصول المناسبة ، دراسة وافية لاسعار اللحوم وبعض المواد الرئيسية الاخرى التي ارتفعت ارتفاعا كبيرا - اسباب الارتفاع وطرق المعالجة .

واما التدابير العلاجية التي يحتاج تنفيذها الى وقت اطول وعلى مراحل فهي تلك المتعلقة بالتخفيف من الاعتماد على الاسواق الخارجية عن طريق تنمية الزراعة والصناعة بنوع خاص . ويؤمل كما ذكرنا ان ينفذ التدابير المتعلقة بهذين القطاعين في الخطة الستية كخطوة اولى في هذا المجال ولا سيما اعمال الري .

الجمهورية اللبنانيـــــة
وزارة التصميم العام

رقم الصادر : ١٧/١/٦١٦ جانب رئاسة مجلس الوزراء
بيروت في : ٢١/٩/٧٢

الموضوع : معالجة اسباب ارتفاع الاسعار وكلفة المعيشة

المرجع : مذكرة مجلس التصميم والانماء

عالج مجلس التصميم والانماء موضوع ارتفاع الاسعار وكلفة المعيشة فوضع مذكرة اوضح فيها اسباب الارتفاع وطرق المعالجة وذلك في ضوء تطـــور مؤشر كلفة المعيشة الذى تعده مديرية الاحصاء المركزى لفئة العائلات الـــتي يبلغ مصروفها السنوى اقل من ٦٠٠٠ ليرة لبنانية .

وبعد وضع هذه المذكرة دعوت ممثلين عن الهيئات الاقتصاديـة (جمعية تجار بيروت ، جمعية تجار طرابلس ، غرفة التجارة والصناعة في كل من بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة ، جمعية الصناعيين اللبنانيين ، اتحاد المزارعين ، والنقابات العمالية) وذلك لمناقشة المذكرة وابداء الملاحظات حول ما ورد فيها . فابدى معظمهم موافقتهم على مضمونها كما ابدى بعضهم ملاحظات تتعلـــق بمعالجة نتائج ارتفاع مستوى الاسعار العام وكلفة المعيشة وهي خارجة عن موضوع المذكرة التي تعالج الاسباب وليس النتائج ، كالملاحظة التي ابداها ممثل جمعية الصناعيين بضرورة بيان اثر عوامل الغلاء وارتفاع الاسعار في الصناعة ، والملاحظة التي ابداها ممثلو النقابات العمالية بزيادة الاجور بنسبة خمسة بالمئة .

وقد طلب ممثلو النقابات العمل على تحسين مؤشر غلاء المعيشة الذي تعده مديرية الاحصاء المركزي ليكون اكثر واقعية في تيار تقلبات الاسعار في مختلف ابواب الانفاق . وقد وافقت على العمل على هذا التحسين اذا كان هنالك من مجال للتحسين . وصرح رئيس جمعية تجار بيروت بموافقة الجمعية على مضمون المذكرة وامتدح شمولها ودقتها .

وابدى رئيس اتحاد المزارعين موافقته كذلك على ما ورد في المذكرة ولكنه شدد على اهمية انشاء التعاونيات والعمل التعاوني في الحد من الغلاء .

وابدى رئيس نقابات عمال القبان ان هنالك بعض اصناف مال القبان فرضت عليها رسوم جمركية باهظة ، كالسكر والزيوت والسمون اللبنانية والملح وصلصة البندورة والمربيات والمكرونة والشعير الميزانية للاكل والبزاليا والاجبان والزيتون ، مما حرم تجار مال القبان من استيرادها وحرمان المنتجين من احتكار تجارة هذه الاصناف وبيعها بانفسهم . وطالب بالنهاية باعادة النظر في الحمايات المرتفعة للصناعات الوطنية وهو ما يتفق وما جاء في هذا الخصوص في المذكرة .

واثارت غرفة التجارة والصناعة في صيدا الكثير من القضايا ، كتأمين العناية الطبية المجانية وتأمين الدواء باسعار معتدلة وتأمين مراكز للعجزة واصحاب العاهات وايجاد المزيد من مشاريع الاسكان والحد من موجة غلاء الكتب والاقسام المدرسية وانشاء المزيد من المدارس الثانوية والمهنية والكليات التطبيقية . وقد وجد المجلس ان هذه الامور تصلح كلها لان تكون موضوع تأمين الخدمات الاجتماعية وهذا يخرج عن نطاق المذكرة التي استهدفت معالجة اسباب ارتفاع الاسعار وكلفة المعيشة لا نتائجها .

وتجب الاشارة الى ما ابداه ممثل جمعية الصناعيين من ان رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي سيخفف من نسبة الاموال المصرفية المدرة للربح فتضطر المصارف الى رفع معدل الفائدة تعويضا عن ذلك وترتفع بالتالي نفقات تمويل المشاريع الصناعية وتضعف نسبيا امكانات استثمار الاموال في المشاريع الادنى ربحا . وكان الجواب على ذلك هو ان ما ذكر يمكن ان يكون صحيحا فيما لو كانت زيادة نسبة الاحتياطي الالزامي تفوق الـ ٢٥٪ وهو الحد المستول الذي يجب ان تبلغه هذه النسبة .

كما ابدى ممثل الصناعيين تخوفه من رفع القيمة الخارجية لليرة اللبنانية اذ ان هذا الرفع في نظره من شأنه اضعاف مركز لبنان السياحي ورفع كلفة الصادرات اللبنانية . وكان الجواب على ذلك هو ان رفع القيمة الخارجية لليرة اللبنانية من شأنه ان يتيح الحصول على مستوردات باسعار ارخص ، وبالتالي يساعد على تخفيض كلفة المعيشة ، وان مثل هذا التخفيض هو في الوقت الحاضر اهم من الضرر الذي ينجم من ارتفاع اسعار الصادرات من السلع والخدمات .

وقد ابدى ممثل الصناعيين ايضا من ان الحماية الجمركية المفرطة فرضت بالدرجة الاولى لاغراض مالية وان الصناعات تتزاحم فيما بينها تزاحما شديدا ولكن هذا التزاحم لم يؤد الى اخفاض اسعار المنتجات الصناعية بسبب ان مستوى التقنية لا يسمح بانتاجية اعلى . وكان الجواب على هذه الملاحظة ان الكثير من الصناعات الوطنية تتمتع بحماية تفوق المستول وان رفع مستوى الانتاجية يعود امره بالدرجة الاولى الى اصحاب الصناعات انفسهم علما بان الانتاجية قد بلغت مستوى اعلى مما كانت عليه في السنين الاخيرة التي حصل فيها التضخم وارتفاع الاسعار العام وكلفة المعيشة .

والنتيجة ان معظم الملاحظات التي ابداها ممثلو الهيئات الاقتصادية والنقابات العمالية تتفق في الجوهر مع ما تضمنته مذكرة مجلس التصميم والانماء ما عدا بعض النقاط التي تعتبر خارجة عن الموضوع او لا تتفق مع رأي المجلس .

وزير التصميم العام
جورج [illegible]